

الفصل الثاني أساليب إدارة الأرباح في الشركات المساهمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وأستراليا العديد من حوادث الفشل المالي لشركات عملاقة أمثال: (Enron, Psrmslsr و Tel and Harris) وغيرها. وقد ربط الباحثون أمثال: (Goncharov,2005) و (Giroux, 2004,p.2)، حدوث هذا الفشل بعدة أسباب على رأسها الممارسات المفرطة لتلك الشركات في مجال إدارة الأرباح مقرونة بسياسة الإهمال الذي مارسته شركات التدقيق في القيام بالعناية المهنية الواجبة لدى فحص حساباتها والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ كما كان الحال مع شركة آرثر أندرسون. وللأرباح المعلنة للشركات المساهمة العامة بما لها من مضمون أو محتوى معلوماتي آثار هامة تنعكس على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم على القرارات الاستثمارية والتمويلية لمن يستخدم تلك البيانات. من هنا فإن أي محاولة تقوم بها إدارة تلك الشركات في إدارة الأرباح سواء بالزيادة أو بالنقص ستؤثر على درجة موثوقية بياناتها المالية المنشورة ومن ثم على الأسعار السوقية لأسهمها المتداولة في البورصة وبالتالي على قيمتها السوقية ذلك على اعتبار أن تلك القيم تمثل في المحصلة النهائية القيم الحالية لأرباحها المتوقعة (McKee,2005).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، تعاظمت ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بشكل عام والمساهمة العامة منها بشكل خاص وذلك سعياً منها لتحسين ربحيتها ووضعها المالي الذي تُعكسه بياناتها المالية المنشورة. وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات إما لإرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها.

من هنا تأتي هذه الدراسة لبحث وتحليل أبعاد هذه الظاهرة والوقوف على مدى تفشيها من جهة ثم بعد ذلك لتقليل مسبباتها من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة للأسئلة الثلاثة التالية:

الأول: هل تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة؟

الثاني: وإذا كانت هذه الممارسة تتم فعلاً، ما مدى تأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارسها؟

الثالث: ما الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي:

- 1- تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح والتعرف على الأساليب التي تتبعها في هذا المجال.

- 2- تحديد مدى انعكاسات ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح على موثوقية بياناتها المالية المنشورة .
- 3- استكشاف الوسائل المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة في تلك الشركات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الذي تعاني منه الكثير من الشركات المساهمة العامة الأردنية من تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من خسائر تشغيلية مُتلاحقة تهدد استمرارية الكثير منها وتعرضها للتصفية الاختيارية أو الإجبارية وتتجلى تلك الآثار والتداعيات أيضاً بانعكاساتها على الأسعار السوقية لأسهم الكثير من تلك الشركات والتي هبطت إلى ما دون قيمها الاسمية. ذلك ما جعل الإدارات التنفيذية منها تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح وإلى حد وصل لدى البعض منها إلى ممارسة الغش والاحتيال، أو تجميل صورتها أمام الهيئات العامة للمساهمين من جهة وللحد من الهبوط المتسارع في أسعار أسهمها من الجهة الأخرى . من هنا تتبع أهمية الدراسة وبالنتائج التي ستكشف عنها من كونها ستوفر للمساهمين وللأطراف الأخرى ذات المصالح بما فيها جهات الرقابة والإشراف مؤشرات عن مدى نقشي ظاهرة إدارة الأرباح وعن مدى أثارها على موثوقية البيانات المنشورة التي تصدرها الشركات التي تمارس فيها.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي القائم على استخلاص النتائج المستهدفة من خلال استكشاف آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة

الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة لأرباح وكذلك عن مدى انعكاساتها على موثوقية البيانات المالية التي تنشرها تلك الشركات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الأردنية وبالبيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات، وقد شملت عينة الدراسة ثلاث فئات: (الوسطاء الماليون في البورصة وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدققون الخارجيون) وقد تم اختيار هذه الفئات باعتبارها الأكثر اطلاعا وفهماً للممارسات التي تقوم بها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح ذلك ما يجعلها الأكثر قدرة على إجابة الأسئلة المطروحة في أداة الدراسة وهي الاستبانة الموزعة عليهم من أجل جمع المعلومات اللازمة للدراسة.

وقد تضمنت هذه الإستبانة ثلاثة أسئلة تغطي المحاور الرئيسة الثلاثة للدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الأرباح.

السؤال الثاني:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى الآثار التي تنعكس على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارس فيها إدارة الأرباح.

السؤال الثالث:

بفقراته السبع أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى اقتناعها بوجود وسائل مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

والجدول التالي يوضح الفئات الثلاث وكذلك عدد الاستبيانات الموزعة عليهم والمستردة منهم.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة على فئات الثلاث

#	الفئة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	%
1	الوسطاء الماليون	50	42	84
2	ضباط الائتمان	30	23	77
3	المدققون الخارجيون	20	17	85
	المجموع	100	82	82

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة والأسئلة الثلاثة المتفرعة عنها تقوم الدراسة على الفرضيات الثلاث التالية.

الفرضية الأولى Ho1

لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة الأردنية العامة إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة.

الفرضية الثانية Ho2

لا تؤثر الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

الفرضية الثالثة Ho3

لا ترى الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة وجود وسائل تكفل الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لإدارة الأرباح تعريفات متعددة يتداولها الأكاديميون والمهنيون، فمثلاً عرفها (Schipper,1989) بأنها تدخل مقصود تمارسه الإدارة لدى إعداد التقارير الخارجية التي تصدرها الشركة من أجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها. أما (Healy & Wahlen,1999) فقد ربط إدارة الأرباح باستخدام المديرين التنفيذيين لتقديراتهم الشخصية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة من أجل تضليل مستخدمي تلك القوائم أو بقصد التأثير على مستوى انجازات الشركات التي يديرونها لأغراض تخدم العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك التي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة.

ومع أن معظم الباحثين ينحون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح إلا أن البعض منهم مثل (Mckee,2005, p.82) اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا ما مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق عنصر الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما (Ronen & Yaaris, 2008, p.114) فقد اتخذوا موقفاً وسطاً بين الرأيين السابقين إذ يريا بأن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح يمكن أن يكون مفيداً إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة في الأجل الطويل حتى لو اخفت عنهم أداؤها الحقيقي في الأجل القصير، لكن (Giroux, 2004, p.2) ربط الآثار التي تترتب على إدارة الأرباح بطبيعة الإجراءات التي تمارس في هذا المجال وبذلك يمكن أن تتراوح هذه الآثار بين أن تكون معقولة ومقبولة أحياناً لتصل إلى مستوى الغش أو الاحتيال في أحيان أخرى.

وتتعدد الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في سياق ممارساتها لإدارة الأرباح. ويمكن حصر أهم تلك الأساليب والإجراءات فيما يلي:

1. أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها وهي أكثر الأساليب شيوعاً إذ يؤثر ذلك على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي على أرباح تلك الفترة ، ومن الأمثلة على ذلك اختيار طريقة بعينها من طرق تقييم المخزون، أو طريقة بعينها من طرق الاستهلاك وذلك في إطار ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية (مطر، 2010).

2. إجراءات محاسبة الاستحقاق، أي الأسس والمعايير المطبقة في قياس الربح بموجب أساس الاستحقاق مقارنة بتلك المطبقة في قياسه بموجب الأساس النقدي. إذ مع القبول التام لأساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات إلا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل بعض المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة وذلك من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي، أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (IASB, 2006) .

لذا وبقصد تخفيض الآثار التي تنعكس على الأرباح بفعل الممارسة غير السليمة لمحاسبة الاستحقاق كان (De Angelo, 1986) قد طور نموذجاً المعروف في هذا المجال والممثل بالمعادلة التالية:

$$Act = NPAT_t - CFO_t$$

بحيث:

- **Act**: ذلك الجزء من الربح المحقق في الفترة (t) بسبب أساليب الاستحقاق.
- **NAPT_t**: صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضريبة والفوائد للفترة (t).
- **CFO_t**: التدفق النقدي التشغيلي للفترة (t).

3. تمهيد الدخل (Income Smoothing) والذي عرفه (Copeland,1968) بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الإدارة لنقل جزء من الربح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة إلى سنة أخرى أرباحها منخفضة وذلك سعياً منها إلى تخفيض حدة التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري ويمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الإجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق.

أما (العبد الله والحسناوي، 2006) فقد عرّفا تمهيد الدخل بأنه استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة مثل: مصاريف البحث والتطوير والإعلان، ومصاريف التدريب. أو من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بين بنود عادية أو غير عادية.

ومن الإجراءات الحديثة المتعارف عليها لإدارة الأرباح ما كشفت عنه دراسة (Anandarajan & Mccarthy,2007) من أن الكثير من الشركات تستخدم محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، بينما كشفت دراسة (Pincus,M.& rajagopal,2002) عن أن البنوك التجارية الاسترالية تستخدم الاحتياطات التي تكونها لخسائر القروض المتعددة كأداة من أدوات إدارة الأرباح وذلك من خلال ما يعرف بأسلوب (Cookie Jar Reserves).

4. أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية (Big Bath- Write off) وتلجأ الإدارة إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة التنظيم Reorganization التي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية الهامة، أو لدى إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول، ووفقاً لـ (Mckee,2005) تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة وذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة لتجني هي أثارها الايجابية في الفترة اللاحقة ذلك لان هذه الإجراءات تنعكس أثارها في بداية الأمر سلبي على السعر السوقي لسهم الشركة لتظهر أثارها الايجابية في الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى.

5. الإدارة الحقيقية للأنشطة Real Activities Management ، وإدارة الأرباح وفق هذا الأسلوب تختلف عنها وفق الأساليب السابقة. إذ تمارس الإدارة هنا عملية إدارة أرباح حقيقية من خلال قرارات تشغيلية فعلية وليس من خلال السياسات المحاسبية أو من خلال إجراءات محاسبية الاستحقاق أنه الذكر. ومن الأساليب التي تتبع في هذا السياق حسب (Roy chowdhury,2006, pp:335-370) الخصومات الممنوحة للعملاء سواء عند البيع أو بقصد تعجيل الدفع، أو بتخفيض الأعباء الإضافية أو بتغيير مواعيد شحن البضاعة، أو برسلة تكاليف البحث والتطوير، ويرى (Graham & Raigobal,2005) بان ممارسة

الأنشطة الحقيقية تلك خلال الفترة الجارية قد تؤثر على تدفقاتها النقدية في الفترة اللاحقة ومن ثم قد يكون لها في حال المبالغة بممارستها آثار سلبية تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة.

6. القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش والاحتيال (Fraud & Manipulation) وذلك من خلال التلاعب بأرقام الحسابات بقصد تحقيق أغراض خاصة تسعى إليها الإدارة ويعتبر هذا الإجراء الأكثر خطراً من بين جميع الممارسات السابقة لإدارة الأرباح. (Perols & Lougee, 2011).

وفي سياق شرح أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها من ممارسة إدارة الأرباح يقدم الباحثون عدة أسباب، إذ يرى (Aya & Sunder, 2003) مثلاً بأن المديرين التنفيذيين يلجأون إلى ذلك لمقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من أجل تعظيم سعر سهمها السوقي ومن ثم تعظيم المكافآت التي يحصلون عليها. فيما يرى (Athanhaskon & Walker, 2009) بأن الإدارة تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة لإبلاغ مستخدمي البيانات المالية المنشورة بتوقعاتها الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي على ضوءها يتم تحديد القيمة السوقية المتوقعة للشركة. وفيما يرى (Makee, 2005, p.212) أن الإدارة بممارستها لتمهيد الدخل تسعى إلى تقليص حجم التقلبات التي تحدث في الربح الدوري من أجل تقليص عنصر المخاطرة المحيط بفرص تحقيق تلك الأرباح في المستقبل وبما يوفر لأرباح الشركة سمة الاستمرارية التي تنعكس بالإيجاب على جودة تلك الأرباح ومن ثم على سعر سهمها في السوق المالي

ويرى (أبو عجيلة وعماد، 2007) و(مرعي، 2002) و (Reitenga و (Anony, M. 2007, P.90) و (Tearny, 2003) بأن ممارسة المديرين التنفيذيين لإدارة الأرباح تتم في نطاق سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية وذلك في نطاق علاقة الوكالة التي تنشأ بينهم وبين ملاك الشركة والتي بموجبها يتم تضمين عقودهم شروطاً تربط المزايا العينية والمادية التي يحصلون عليها بأداء الشركة. من هنا وبقصد تحقيق التحسين المستهدف في هذا الأداء يمارسون إدارة الأرباح من أجل الوصول بالربح الدفئري إلى الربح المستهدف في الظروف التي تستدعي ذلك مثل زيادة العمولة السنوية التي يتقاضونها أو تعظيم قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند انتهاء أو إنهاء عقودهم مع الشركة أو حتى في الحالات التي يطمحون فيها إلى اكتساب العضوية في مجلس الإدارة.

وبصدد الضوابط المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح وتلافي أثارها السلبية على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة يقدم الباحثون أمثلة على تلك الضوابط. من هؤلاء على سبيل المثال (بافير، 2008)، (Abed & Swaidan, 2012)، (Peasnell, et al, 2005)، الذين يرون بأن تفعيل نظام الحاكمية في تلك الشركات وبما تتضمنه تلك النظم من قواعد وشروط تدعم دور الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة وكذلك دور لجان التدقيق توفر بيئة مناسبة للحد من الممارسات المبالغ فيها في إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين. أما (مطر ونور، 2007) و(أبو عجيلة، 2007) و(Chen, et al, 2011) فيرون بأن مدققي الحسابات الخارجين يجب أن يتحملوا دوراً هاماً في هذا المجال وذلك من خلال مراعاتهم لسلوكيات وأخلاقيات المهنة وكذلك تطبيق المعايير الخاصة بجودة

التدقيق الكفيلة بالكشف عن أحداث الغش والاحتيال التي قد يمارسها بعض المديرين التنفيذيين مع التأكد من تطبيق الجزاءات الرادعة على المدقق الذي لا يبذل العناية المهنية الواجبة للكشف عن تلك الأحداث.

لكن (Rahmwati & Purti, 2011) ركز على ضرورة تنمية الحس الاجتماعي لدى المديرين التنفيذيين في الشركات وذلك من خلال الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركة بما فيها من قيم وأخلاقيات تنمي لدى هؤلاء المديرين سمات الصدق والعدالة على حساب الإفراط في الحرص على تعظيم المصالح الذاتية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في تحليل بيانات الدراسة تم استخدام مؤشرات وأساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والنسب المئوية)، بينما تم اختيار فرضياتها بموجب اختبار T للعينات الواحدة وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار Scheffee . وبقصد تصنيف مستوى التأثير الذي أبدته عينة الدراسة للفقرات المشمولة استخدم الباحثون مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات: $\text{المدى} = 5/1 - 5 = 0.80$.

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

1- تم تحليل البيانات الخاصة بالخواص الديموغرافية لعينة البحث باستخدام مؤشرات الإحصاء الوصفي (التكرارات، والنسب المئوية) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

المتغير	الفئات	العدد	%
<u>طبيعة العمل</u>	وسيط مالي	42	51
	ضابط انتمان	23	28
	مدقق خارجي	17	21
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>المؤهل العلمي</u>	دكتوراه	2	2
	ماجستير	18	22
	بكالوريوس	53	65
	ثانوية عامة	9	11
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>الخبرة</u>	1 - 5 سنوات	12	15
	5 - 10 سنوات	30	36
	10 - 20 سنة	35	43
	20 سنة وأكثر	5	6
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>التخصص</u>	محاسبة	40	49
	تمويل	14	17
	إدارة أعمال	15	18
	أخرى	13	16
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>

يشير التحليل الإحصائي لبيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- إن جميع أفراد العينة وبنسبة 100% هم من الوسطاء الماليين وضباط ائتمان والمدققين الخارجيين.

2- أن 89% منهم مؤهلون تأهيلاً جامعياً، كما أن 84% هم من تخصصات تعالج في خططها الدراسية موضوع البحث وهو إدارة الأرباح .

3- أن 85% منهم لديهم خبرة مهنية في الوظائف التي يمارسونها تزيد عن خمس سنوات تجعلهم على دراية بالأساليب التي تستخدمها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، ومن ثم يدركون آثارها وانعكاساتها على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات.

لذا وبناء على المؤشرات المشار إليها أعلاه يمكن الاستنتاج بأن أفراد العينة هم في المجمل يدركون أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية.

أما في تحليل البيانات المستخلصة من إجابات أفراد العينة على الأسئلة الثلاثة المطروحة في الاستبانة الموزعة عليهم، ومن ثم بعد ذلك في اختبار الفرضيات الثلاث ذات العلاقة، فبالإضافة إلى مؤشرات الإحصاء الوصفي، ثم استخدام كل من اختبار T للعينة الواحدة One-Sample T Test ، وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار Scheffé.

وبقصد تصنيف مستوى التأثير الذي أبدته عينة الدراسة للفقرات المشمولة استخدم الباحثون مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات:

المدى = $5 - 1/5 = 0.80$). وبناءً لذلك تم تصنيف مستوى التأييد على النحو التالي:

- 4.20 وأكثر مرتفع جداً
- 4.20 – 3.40 مرتفع
- 3.4 – 2.60 متوسط
- 2.60 – 1.80 منخفض
- أقل من 1.80 منخفض جداً

بخصوص السؤال الأول والمقصود به استكشاف مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الإرباح تم استخدام أساليب التحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) وذلك بالإضافة إلى اختبار (T) للعينة الواحدة فكانت النتائج الموضحة في الجداول التالية:

جدول (3) مدى ممارسة الإدارة في

الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الإرباح.

٢	أساليب وإجراءات إدارة الإرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting أي الخيار من بين السياسات المحاسبية	3.7	0.67	مرتفع	3.9	0.72	مرتفع	4.1	.54	مرتفع	3.9	.73	مرتفع
2.	إجراء محاسبية الاستحقاق Accruals	3.8	0.72	مرتفع	3.6	0.84	مرتفع	4.5	.62	مرتفع	4	.51	مرتفع
3.	تمهيد الدخل Income Smoothing	4.2	0.45	مرتفع	2.8	0.46	متوسط	4.2	.61	مرتفع	3.7	.83	مرتفع
4.	تكوين الاحتياطات السرية Cookie jar Reserves	2.8	0.64	متوسط	3.8	0.57	مرتفع	3.5	.54	مرتفع	3.4	.72	متوسط
5.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بقصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	2.3	0.76	منخفض	2.7	0.52	متوسط	2.7	.52	متوسط	2.6	.61	منخفض
6.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud & Manipulation	3.1	0.83	متوسط	3.4	0.67	متوسط	3.9	.41	مرتفع	3.5	.84	مرتفع
	الوسط الحسابي العام	3.3	0.65	متوسط	3.4	0.71	متوسط	3.8	.52	مرتفع	3.5	.92	مرتفع

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة بفئاتها الثلاث على الأسئلة المطروحة عليهم في السؤال الأول من الاستبانة بفقراته الست يتضح ما يلي:

1- عند اخذ العينة بفئاتها الثلاث معا وكوحدة واحدة ترى العينة بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة وبشكل عام بمستوى مرتفع بوسط حسابي (3.5) لكن لدى أخذ تلك الأساليب والإجراءات فرادى أي كل منها على حدة يتفاوت مستوى هذه الممارسة بين مرتفع إلى منخفض وكانت الممارسة الأكثر شيوعا من وجهة نظرهم هي الفقرة رقم (2) المتعلقة بإجراءات محاسبة الاستحقاق ووسطها الحسابي (4) أما الأقل شيوعا وبمستوى منخفض فكانت الفقرة رقم (5) المتعلقة باستخدام أساليب Big Bath وبوسط حسابي (2.6).

2- لكن لدى اخذ آراء الفئات فرادى أي كل فئة على حدة ، تتفاوت هذه الآراء. إذ أن فئة المدققين الخارجيين هي الأكثر شعورا بأن الإدارة تمارس تلك الأساليب والإجراءات وبوسط حسابي (3.8) ومستوى مرتفع وذلك بالمقارنة مع الفئتين الآخرين أي الوسطاء الماليين وضباط الائتمان إذ يريا بأن مستوى ممارسة تلك الأساليب والإجراءات متوسط وبوسطين حسابيين (3.3، 3.4) على التوالي.

3- كما يلاحظ أيضا وجود تفاوت في تقدير ممارسة تلك الأساليب والإجراءات على مستوى الفئة الواحدة. فبالنسبة لفئة الوسطاء الماليين مثلا جاءت أساليب وإجراءات تمهيد الدخل في المرتبة الأولى وبوسط حسابي (4.2)، لكن فئة ضباط الائتمان وضعت في المرتبة الأولى

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية، وبوسط حسابي (3.9). أما فئة المدققين الخارجيين فتري بأن أكثر الممارسات في مجال إدارة الأرباح تقع في نطاق إجراءات محاسبة الاستحقاق وبوسط حسابي (4.5).

4- أن مطالعة الأرقام الخاصة بالانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كل على حدة يشير إلى اتساق نسبي بين أراء الفئة الواحدة. لكن لدى مطالعة تلك الأرقام على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ وجود تفاوت فيما بينها. ويمكن تفسير ذلك باختلاف رأي فئة المدققين الخارجيين عن رأي كل من الفئتين الأخريين حول مجمل الفقرات المشمولة في الجدول.

بعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (3) انف الذكر، قام الباحثون باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الأولى HO1 التي تنص على: "لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات إدارة الأرباح" وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

جدول (4)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الأولى (HO1)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
الوسطاء الماليون	3.3	0.65	18.21	0.000	رفض
ضباط الائتمان	3.4	0.71	16.35	0.01	رفض
المدققون الخارجيون	3.8	0.52	7.34	0.000	رفض
العينة جميعها كوحدة واحدة	3.5	0.92	12.71	0.03	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي :
 " ترفض الفرضية الصفرية (HO) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت
 sig(الدالة) اصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي اجري بناء عليه
 الاختبار وهو (0.05) يلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث
 على حدة ،ثم بالنسبة للعينة جميعها كوحدة اصغر من (0.05) ذلك ما يوجب
 رفض الفرضية الأولى HO1 وقبول الفرضية البديلة (Ha1) وهذا يعني أن
 العينة جميعها كوحدة واحدة وكذلك كل فئة من فئاتها الثلاثة فرادى تعترف
 بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح
 بأساليبها وإجراءاتها المتعددة ولو بنسب متفاوتة . ذلك ما يؤكد صحة النتائج
 التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (3).

بعد ذلك واستكمالا لعملية التحقق من مدلول ما كشف عنه ذلك الجدول
 استخدم الباحثون اختبار (Scheffee) لتفسير التفاوت بين وجهة النظر التي
 أبدتها فئة المدققين الخارجيين ووجهة النظر التي أبدتها فئتا الوسطاء الماليين
 وضباط الائتمان فكانت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول(5)

اختبار Scheffee للمقارنات البعدية

الفئة	الوسط الحسابي	الوسطاء الماليين	ضباط الائتمان	المدققون الخارجيون
		3.3	3.4	3.8
الوسطاء الماليين	3.3		*0.10	* 0.50
ضباط الائتمان	3.4			*0.40
المدققون الخارجيون	3.8			—

إذ تفسر نتائج الاختبار في الجدول أعلاه أسباب التفاوت بفرق ذا دلالة بين الوسط الحسابي لآراء المدققين الخارجيين من جهة وآراء كل من الوسطاء الماليين وضباط الائتمان من جهة وبفرق مرتفع نسبياً قدره (0.40، 0.50) على التوالي .

كما يوجد فرق ضعيف نسبياً بلا دلالة لصالح ضباط الائتمان من جهة والوسطاء الماليين من جهة أخرى قدره (0.10).

ومن أجل الإجابة على السؤال الثاني المتفرع عن مشكلة الدراسة واختبار الفرضية الثانية HO2 المرتبطة به تم تحليل إجابات أفراد العينة على الفقرات المطروحة في السؤال الثاني من أسئلة الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجداول التالية :

جدول(6)

تقييم عينة الدراسة لأثار ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على موثوقية بياناتها المالية المنشورة

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting	3.2	.54	متوسط	3.3	.46	متوسط	3.6	.53	مرتفع	3.4	.47	متوسط
2.	إجراء محاسبة الاستحقاق Accruals	2.7	.53	متوسط	3.2	.56	متوسط	3.4	.47	متوسط	3.1	.52	متوسط
3.	تمهيد الدخل Income Smoothing	3.3	.42	متوسط	3.5	.54	مرتفع	3.4	.67	متوسط	3.4	.43	متوسط

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
4.	تكوين الاحتياطات السرية Cookie jar Reserves	3.8	.62	رقعة	3.9	.54	رقعة	3.9	.53	رقعة	3.9	.56	رقعة
5.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بفصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	4.1	.53	رقعة	3.9	.47	رقعة	4.2	.56	رقعة	4.1	.71	رقعة
6.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud & Manipulation	4.5	.46	رقعة	4.6	.63	رقعة	4.8	.57	رقعة	4.6	.56	رقعة
	الوسط الحسابي العام	3.6	.57	رقعة	3.7	.62	رقعة	3.9	.51	رقعة	3.7	.43	رقعة

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- ترى العينة جميعها كوحدة واحدة بأن ممارسة إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة تترك أثارا مرتفعة وبوسط حسابي (3.7) على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لكن لدى دراسة اثر كل أسلوب من تلك الأساليب على حدة يلاحظ بأن هذا الأثر يتراوح بين (مرتفع جداً) وبوسط حسابي (4.7) للفقرة رقم (6) ذات الصلة بالعمليات المالية الوهمية والتي تدخل في نطاق الغش والاحتيال ومرتفع لل فقرات ذات الأرقام (4,5) ومتوسط لل فقرات (3,2,1) ذات الصلة بإجراءات محاسبة الاستحقاق، وأسلوب تمهيد الدخل.

2- ولدى مطالعة رأي كل فئة من الفئات الثلاث على حدة يلاحظ بأن الأكثر تقديراً لهذا الأثر هي فئة مدقي الحسابات الخارجيين بوسط حسابي (3.9) يليها في ذلك فئة ضباط الائتمان بوسط حسابي (3.7) ثم بعد ذلك فئة الوسطاء الماليين بوسط حسابي (3.6).

3- كذلك وعلى مستوى كل فئة منها على حدة يلاحظ اختلاف تقديرها للأثر الذي يترتب على استخدام كل أسلوب من أساليب إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة.

فمثلاً اتفقت الفئات الثلاث معاً على اعتبار أن الأكثر إضراراً بموثوقية البيانات المالية المنشورة هي الفقرة رقم (6) وبمستوى (مرتفع جداً) يليها في ذلك الفقرة رقم (5) بالنسبة للفئات الثلاث أيضاً وبمستوى (مرتفع) وكذلك الفقرة رقم (4) وبمستوى (مرتفع) فيما اتفقت أيضاً على تقييم أثر تلك الأساليب وبمستوى (متوسط) للفقرتين (1,2). لكنها اختلفت في تقييم أثر الفقرة رقم (3).

4- يتأكد الاتساق في آراء الفئات الثلاث حيال الآثار التي تنعكس على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء حول مستوى تأثير خمسة أساليب لإدارة الأرباح هي (1,2,4,5,6) من خلال تفحص أرقام الانحرافات المعيارية سواء على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة أو حتى على مستوى كل فئة من تلك الفئات على انفراد.

جدول(7)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثانية (HO2)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
1	الوسطاء الماليون	3.6	0.57	15.25	0.02	رفض
2	ضباط الائتمان	3.7	0.62	9.17	0.000	رفض
3	المدققون الخارجيون	3.9	0.51	11.4	0.000	رفض
	العينة جميعها كوحدة واحدة	3.7	0.43	7.18	0.01	رفض

توضح بيانات الجدول أعلاه بأن قيم الدلالة (sig) سواء بالنسبة لكل فئة على حدة أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة اقل من (0.05). ذلك ما يوجب رفض الفرضية الثانية HO2 وقبول الفرضية البديلة Ha2. مما يعني أن الفئات الثلاث كل على حدة وكذلك جميعها كوحدة واحدة تعترف بان ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة تؤثر على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

أما للوقوف على آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الوسائل المناسبة للحد من الممارسات الشائعة في إدارة الأرباح، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المطروحة بهذا الشأن في السؤال الثالث من الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول(8)

الوسائل التي تراها عينة الدراسة مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح
في الشركات المساهمة العامة الأردنية

الوسائل المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيين			العينة جميعها كوحدة واحدة		
	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية
1. تفعيل قواعد نظم الحوكمة المؤسسية التي تحد من هيمنة المديرين التنفيذيين في الشركات	4.8	.57	هام جدا	4.4	.46	هام جدا	4.5	.63	هام جدا	4.6	.61	هام جدا
2. توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية مدقق الحسابات الخارجي	4.4	.63	هام جدا	3.8	.74	هام	4.7	.62	هام جدا	4.3	.72	هام جدا
3. تحسين جودة أعمال التدقيق	4.2	.57	هام	4.3	.63	هام جدا	4.5	.64	هام جدا	4.4	.57	هام جدا
4. تدعيم الدور الرقابي للجان التدقيق في الشركات	4.5	.46	هام جدا	3.8	.51	هام	4.1	.42	هام	4.1	.43	هام
5. تطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الإدارة الضارة للأرباح	4.7	.72	هام جدا	4.6	.63	هام جدا	4.2	.64	هام	4.5	.61	هام جدا

الوسائل المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيين			العينة جميعها كوحدة واحدة		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
6. تطبيق الجزاءات الرادعة على مدققي الحسابات الخارجيين المهملين في الكشف عن الإدارة الضارة للأرباح	4.3	.57	هام جدا	4.5	.52	هام جدا	4.1	.61	هام	4.3	.66	هام جدا
7. عدم تضمين عقود المديرين التنفيذيين أي شروط تربط عمولاتهم ومكافأتهم بالربح الدوري	3.6	0.54	هام	3.8	.52	هام	3.9	.49	هام	3.8	.51	هام
الوسط الحسابي العام	4.4	0.66	هام جدا	4.2	.65	هام	4.3	.53	هام	4.3	.62	هام

تشير بيانات الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة على السؤال الثالث المطروح عليهم في الاستبانة عن الوسائل التي يرون ملاءمتها للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة الأردنية إلى ما يلي:

1- اتفقت الفئات الثلاث المشمولة في العينة كوحدة واحدة على أن الوسائل المطروحة جميعها كوحدة واحدة أيضا هامة جداً وبوسط حسابي قدره (4.3).

وقد وصفت الفقرات ذات الأرقام (5,6, 3,2,1) بأنها هامة جداً، والفقرات ذات الأرقام (7,4) بأنها هامة.

كما يلاحظ بأن الوسيلة الأكثر أهمية في نظر العينة كانت تفعيل قواعد ونظم قواعد الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بوسط حسابي (4.6) .

2- إن فئة الوسطاء الماليين كانت هي الأكثر اهتماماً بالحد من ممارسة إدارة الأرباح فأعطت الوزن الأكبر لتلك الوسائل وبوسط حسابي (4.4)، تليها في ذلك فئة المدققين الخارجيين وبوسط حسابي (4.3)، ثم بعد ذلك فئة ضباط الائتمان وبوسط حسابي (4.2).

3- أما على مستوى الوسائل المقترحة عليهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، فقد تفاوتت أيضاً الأهمية النسبية لتلك الوسائل فيما بين تلك الفئات.

فئة الوسطاء الماليين مثلاً وضعت في المركز الأول وبوسط حسابي (4.8) الفقرة رقم (1) والمتعلقة بتفعيل قواعد الحاكمية المؤسسية. في حين وضعت فئة ضباط الائتمان في المركز الأول وبوسط حسابي (4.6) الفقرة رقم (5) والمتعلقة بتطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الإدارة الضارة للأرباح، أما فئة المدققين الخارجيين فقد وضعت في المركز الأول الفقرة رقم (7) والمتعلقة بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

جدول (9)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثالثة (HO3)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
1	الوسطاء الماليون	4.4	.66	8.19	0.000	رفض
2	ضباط الائتمان	4.2	.65	12.3	0.000	رفض
3	المدققون الخارجيون	4.3	.53	7.6	0.024	رفض
	العينة جميعها كوحدة واحدة	4.3	.62	8.5	0.000	رفض

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن قيم الدلالة (sig) سواء على مستوى الفئات الثلاث فرادى، أو لجميعها معاً كوحدة واحدة أقل من (0.05)، مما يوجب رفض الفرضية الثانية HO3 وقبول الفرضية البديلة. وبما يعني انه تتوفر وسائل يمكن بواسطتها إذا ما استخدمت بفاعلية أن تسهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية .